

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

التحكيم في منازعات العمل الجماعية

"دراسة مقارنة بين القانونين المصري والمغربي"

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق
تخصص التشريعات الإجتماعية

مقدمة من الباحثة

أسماء عوريش

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

1- الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعي " رئيساً ومشرفاً "

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

2- الأستاذ الدكتور / عبد الباسط عبد المحسن " عضواً "

أستاذ تشريعات الإجتماعية المساعد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

3- الأستاذ الدكتور / محمد عبد الله نصار " عضواً "

عميد معهد الدراسات الإدارية

الجامعة العمالية

2003 - 2002

٢

" قالوا سبحانك لا

علم لنا إلا

ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم

"

—

إهداء

إليكما يا أبي و يا أمي

يا من تحملتما الكثير لتحقيق طموحي, و ساندتماني
في دراستي حتى حصلت على درجة الماجستير, لأنكما
تؤمنان بفلسفة التعليم المستمر, وعلمتماني أن أتعلم
العلم للعلم, وأن أتواضع لمن أتعلم منه , وأنه مهما
ازداد علمي فلن يزيدني هذا إلا علماً بجهلي. فالعلم
بحر واسع وعميق, نغوص فيه فيزداد اتساعاً وعمقاً.

إليكما أهدي إحدى ثمار تعبكما

شكر وتقدير

قال الله تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم

وهأنذا, أحاول تحقيق الآية الكريمة, بشكري الذي لاحد له الله رب العالمين ,الذي من علي بأساتذة كرام أجلاء , مدوا لي يد المساعدة, وأفاضوا علي من علمهم الغزير , وخلقهم الكريم بسخاء منقطع النظير , وعلى رأسهم أستاذي الدكتور أحمد حسن البرعي, الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة, فقدم لي العون والمساعدة, وأعطاني من وقته وجهده بلا حدود... كما فتح لي آفاقاً واسعة من العلم والفكر والبحث والدراسة .

وأنا أدعو ربي عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء , وأن يبقيه للعلم والعلماء والباحثين ذخراً ومعيناً وهادياً ومرشداً وفقياً ومربياً وعالمياً بارزاً من أعلام القانون . . . اللهم امنحه العون والصحة والعافية, وسدد خطاه, وامنحه التوفيق والخير كله, وأبقه لنا ولكل طلاب العلم والباحثين عن المعرفة, إنك يا رب نعم الموفق والمجيب .

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري, للأستاذين الجليلين,عضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / عبد الباسط عبد المحسن .

والأستاذ الدكتور / محمد عبد الله نصار .

لنتفضلهما بقبول الاشتراك في مناقشة الرسالة والحكم عليها,مما زاد من قيمتها وثرائها, وأضاف إليها غزير العلم وعميق الفكر وقوة المنطق.

وأشكر شكراً خاصاً , " السفارة المغربية بالقاهرة " التي لا تألو جهداً في تقديم العون والمساعدة على تسهيل وتيسير كل الإجراءات الخاصة بأبنائها المغاربة .

كما أتوجه بالشكر, لكل العاملين بكلية الحقوق جامعة القاهرة, على كل المساعدة التي قدموها لي بسخاء وبغير تردد .

أشكركم جميعاً, وأدعو ربي تبارك وتعالى , أن يتقبل منا , وأن يجعل هذا العمل وهذا الجهد نافعاً ومضيئاً, على طريق العلم وثواباً طيباً في صفحات أعمالنا الصالحات .

مقدمة :

أولاً : أهمية البحث :

إذا كان الحديث في البداية عن الثورة الصناعية ، و ما رافقها من مظاهر الاستغلال الإقطاعي للقوى العاملة ، فإن الحديث اليوم يكاد لا ينتهي عن الطفرة التكنولوجية الهائلة ، وما تبعها من انفتاح إقتصادي ، وعولمة تتعدى حدود الإقتصاد ، لتحيل هذا العالم إلى قرية صغيرة لا تعترف بمنطق الحدود - بمفهومها التقليدي - ، مما أثر كثيراً في المفاهيم المنظمة لأسواق العمل ، وعلاقات أطرافها .

وقد عرف العالم ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، تحولات إقتصادية ، وإجتماعية ، وسياسية، وثقافية هائلة (1) .

فبعد أن كانت علاقة صاحب العمل والعامل ، علاقة تقوم على أساس التعاون والتضامن ، بين طرفي الإنتاج ، داخل المنشأة الصغيرة ، والطائفة الحرفية ، ولم تكن تلك العلاقة تعرف الإنتاج الاستغلالي ، أو الصراع الجماعي ، تضاعفت قوة صاحب العمل ، واتسعت صناعته في غضون النهضة الصناعية ، وقيام المصانع الحديثة ، وحلول الآلة محل المجهود البشري ، خلال العملية الإنتاجية ، وتكدس رؤوس الأموال في يد صاحب العمل . وهو ما أثر سلباً على قوة العامل ، الذي لم يكن مهياً للعمل في المصانع الحديثة ، وترتب على ذلك ، لجوء الطبقة الرأسمالية لإخضاع هؤلاء الوافدين الجدد - العمال - لنظام صارم .

والواقع ، أن هذا الأسلوب الإنتاجي الجديد ، أدى إلى ميلاد طبقات إجتماعية جديدة تقوم على " المكانة الإقتصادية " التي تحتلها كل طبقة ، وبذلك ، تم القضاء على نظام الطبقات القائمة على أساس " قانوني " . وكان من نتائج هذا التقسيم الجديد ، أن برزت طبقتان رئيسيتان في المجتمع هما : الطبقة الحاكمة إقتصادياً ، أي الطبقة البرجوازية، والطبقة المحكومة إقتصادياً ، أي

(1) وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، إلى أن الإحاطة بالتحولات الإقتصادية ، والإجتماعية التي شهدتها العالم ، في مطلع العصر الحديث، ليس بالأمر البسيط ، لذلك ، نحيل القارئ إلى المرجع القيم ، الذي عالج الموضوع برمته جملة وتفصيلاً : - أحمد حسن البرعى : " الثورة الصناعية وأثارها الإجتماعية والقانونية " / دار الفكر العربي - القاهرة 1982 .